الأمم المتحدة S/2017/1062

مجلس الأمن

Distr.: General
18 December 2017
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييم أعمال مجلس الأمن تحت رئاسة فرنسا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (انظر المرفق). وقد أُعدّت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي وبعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسوا **دولاتر**

221217 201217 17-21020 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة فرنسا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)

مقدمة

خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن ٢٠ جلسة علنية تضمنت ٣ مناقشات مفتوحة وجلستين خاصتين و ١١ مشاورة للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس قرارين ووافق على أربعة بيانات رئاسية وثمانية بيانات صحفية. وتم إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى منطقة الساحل.

ووفقا للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت فرنسا رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتُمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

أفريقيا

ليبيا

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٨٠ (٢٠١٧)، الذي مدد لمدة سنة للمرة الثالثة الإذنَ، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، للدول الأعضاء بأن تقوم في أعالي البحر قبالة الساحل الليبي، على نحو ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي، بتفتيش أي مركب تكون لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن تنظيمات إجرامية قد استخدمته أو تستخدمه أو على وشك استخدامه لتهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر انطلاقاً من ليبيا.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن الحالة في ليبيا (S/PRST/2017/19)، أيد فيه خطة عمل الأمم المتحدة التي قدمها غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام، دعما لعملية انتقال بقيادة ليبية تفضي إلى إقامة حكم مستقر وموحد وتمثيلي وفعال في إطار الاتفاق السياسي الليبي الذي يظل الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية. وحث مجلس الأمن بقوة جميع الليبيين أيضا على المشاركة البنّاءة في العملية السياسية الشاملة الواردة في خطة العمل.

مالي

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقدّم محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس البعثة المتكاملة، إحاطة عبر التداول بالفيديو من باماكو. وأدلى عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في مالي، أيضا ببيان عبر التداول بالفيديو من باماكو.

وأوضح الممثل الخاص أن الفترة قيد الاستعراض، الممتدة من منتصف حزيران/يونيه إلى منتصف أيلول/سبتمبر، قد شهدت نقاشا بشأن مشروع تنقيح الدستور الوطني ووقوع اشتباكات مسلّحة بين ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية. وأثنى على الجهود التي بذلتها الجهات المعنية في

مالي التي تغلّبت على الأزمات، ولكنه أشار إلى استمرار التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأشار إلى توقيع التزامات بإنهاء أعمال القتال في أيلول/سبتمبر. ورغم ذلك التقدم، ظلت حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق. وشدد الممثل الخاص على التقدم المحرز صوب مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك إدانة آليو ماهامان توري، وعلى أهمية نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) الذي أُذِن به مؤخرا. وأعرب عن قلقه من الخسائر في الأرواح التي تحدث يوميا تقريبا في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بسبب الألغام المضادة للأفراد والعبوات المتفجرة اليدوية الصنع، وكرر ضرورة تعزيز قدرات البعثة المتكاملة. ووصف نشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بأنها فرصة لضمان تهيئة بيئة ملائمة للبعثة المتكاملة في مالي لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها.

وأعرب ممثل مالي عن استغرابه من أن تقرير الأمين العام أشار إلى أن التقدم المحرز صوب تنفيذ اتفاق السلام كان شبه منعدم. وبينما أقر بالصعوبات التي واجهتها حكومته، شدد على أنه قد تم إحراز تقدم كبير. وأثنى على النتيجة الإيجابية للاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيويورك وأشار إلى تصميم حكومة مالي على تنفيذ اتفاق السلام في أسرع وقت ممكن. ورحّب بفرض نظام الجزاءات وبزيادة عدد الدوريات المختلطة التي نُشرت. وأضاف قائلا إنه من المقرر إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية قبل نهاية عام ٢٠١٧ وإن الاستفتاء بشأن مشروع الدستور لم يُلغَ وإنما أُرجئ فقط. ودعا إلى تعزيز القدرات العملياتية للبعثة، وإلى زيادة التنسيق بين البعثة وقوات الدفاع والأمن في مالي. وأخيرا، قدّم تعازيه في الضحايا الذين سقطوا على الحدود بين النيجر ومالي، وطلب تقديم دعم أكثر اتساقا إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ، مؤكدا أن هذا العنف يسلط الضوء على ضرورة النشر بسرعة.

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن مالي أعرب فيه عن قلقه العميق من التأخر المستمر في تنفيذ أحكام رئيسية من اتفاق السلام تنفيذا كاملا، وحث فيه حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة من أجل الوفاء بما تبقى من التزامات تعهدت بها هذه الأطراف في الاتفاق بشكل تام وعلى وجه السرعة. وفي بيان صحفي آخر صدر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدان مجلس الأمن الهجوم الذي استهدف البعثة المتكاملة على الطريق الرابطة بين تيساليت وأغيلهوك.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس جلسة إحاطة، أعقبتها مشاورات مغلقة، عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاستناد إلى آخر تقرير للأمين العام (S/2017/824). وقدّم مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحاطة إلى أعضاء المجلس شخصيّا. وانضم جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاورات لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/826). وشارك ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في جلسة الإحاطة وأدلى ببيان.

وشدد الممثل الخاص على الأهمية الحيوية لإعطاء دفع للعملية السياسية. ووجّه رسالتين رئيسيتين مفادهما أنه: (أ) من الضروري الإسراع بنشر جدول زمني للانتخابات يتسم بالمصداقية والنزاهة ويقوم على توافق الآراء؛ (ب) ويجب تهيئة بيئة مواتية من أجل تنظيم انتخابات سلميّة، استنادا إلى تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وإلى احترام حقوق الإنسان. وفي مشاورات مغلقة، حذّر الممثل الخاص من احتمال أن تستغل الجماعات المسلحة الفراغ السياسي لتقويض الحكومة.

وأبلغ ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية المجلس بأن تحديث السجل الانتخابي قد بلغ مرحلته النهائية. وزعم أيضا أن الاستخدام غير المتناسب للقوة ليس من الممارسات المعتادة بالنسبة لقوات الأمن في بلده.

وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الاستعراض الاستراتيجي، وقدم بعض الإيضاحات، مشددا على أهمية التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والتقدم المحرز صوب الحد من العنف في مقاطعات كاساي، وضرورة تكيّف البعثة لتصبح أكثر مرونة، واحتمال الاستعانة بموارد تكميلية وإجراء تحقيق داخلي بشأن عدم استجابة الأمم المتحدة أثناء الحادث الذي أودى بحياة ٣٧ مواطنا من بوروندي.

وأدان جميع المتكلمين الهجوم الذي تعرضت له قاعدة البعثة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والذي قُتل أثناءه اثنان من حفظة السلام وأصيب العديد منهم بجروح.

وفي ١٠ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانين صحفيين عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الصومال

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مقديشو. وقيل إن أكثر من ٣٥٠ شخصا قتلوا أثناء هذا الهجوم وإن ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص آخرين قد أصيبوا بجروح.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، في بداية المداولات، طلب رئيس مجلس الأمن التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على أرواح ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقديشو.

السودان وجنوب السودان

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدّم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام الذي يُقدَّم كل ٣٠ يوما. وحضر الممثل الدائم لجنوب السودان الجلسة أيضا وأدلى ببيان.

وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إن نشر قوة الحماية الإقليمية مستمر، في حين يزداد الوضع الأمني في البلد سوءًا. وذكر الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأكد أنه رغم أن العمليات الإنسانية كانت بالغة الفعالية، ما زالت الحالة الإنسانية تبعث على القلق بشدة، إذ أن مليوني شخص

هربوا من البلد منذ عام ٢٠١٣، وتشرّد ١,٩ مليون شخص داخل البلد. وحذّر من أن تحركات السكان ستزداد في نهاية موسم الأمطار. وأبلغ عن حدوث ارتفاع في الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، إذ لوحظ وقوع أكثر من ١٠٠ حادث في شهر آب/أغسطس. وقد قتل شخصان أثناء تلك الحوادث. وأبلغ مجلس الأمن أيضا بأن العقبات البيروقراطية التي تفرضها حكومة جنوب السودان، بما في ذلك الزيادة في الضرائب والرسوم، تقيّد أنشطة العاملين في مجال تقديم المعونة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية. وحسب تقييمه، تقوّضت مصداقية اللجنة التوجيهية للحوار الوطني نتيجة لرفض جماعات هامة من المعارضة الانضمام إليها بسبب العمليات العسكرية الجارية. ودعا إلى دعم منتدى التنشيط الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وإلى تشجيع جميع الأطراف على دعم هذه المبادرة. وشدد على أهمية شمول السلطة وتقاسمها وعلى ضرورة وضع حد لما أسماه ”بالسياسات المرتبطة بالشخصيات“.

وأكد ممثل جنوب السودان التزامَ الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية بمنتدى التنشيط الرفيع المستوى وباتفاق السلام.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وعن السودان وجنوب السودان. وقدّم إحاطة إلى المجلس كلٌّ من ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ونيكولاس هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان. كما أدلى ممثلا السودان وجنوب السودان ببيانين.

وشدد الأمين العام المساعد على التقدم المحرز، ولكنه قال إن التوترات بين حكومتي السودان وجنوب السودان لا تزال قائمة بسبب عدم إحراز تقدم صوب تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأشار إلى أن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تُعتبَر حيوية بالنسبة للسودان وجنوب السودان، وكذلك للاتحاد الأفريقي. وأشاد بالدور المثبّت للاستقرار الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وحث كلا الحكومتين على إجراء مزيد من المناقشات للاستفادة من الآليات التي أنشآها لمعالجة مشاكلهما ولتحسين الوضع في الأجل الطويل.

وركّز المبعوث الخاص في إحاطته على التقدم المحرز على مستوى الحوار بين السودان وجنوب السودان. وأضاف أن النزاعات الداخلية والريبة السائدة لا تزال تعرقل تنفيذ الاتفاقات بشكل تام وتطبيع العلاقات الثنائية. وأشار على وجه الخصوص إلى التعاون في قطاع النفط، وإلى الرغبة في تعزيز التجارة عبر الحدود، وتقديم المعونة الإنسانية، وإلى احتمال عقد اجتماع بين رئيسي الدولتين. وحذّر من الأخطار الناجمة عن التوترات الحدودية التي تهدف الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى تفادي وقوعها. وأثنى على الجهود المتواصلة التي تبذلها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي للحد من احتمال عودة النزاع. وفيما يتعلق بالنزاع في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق، أوضح أن إيصال المعونة الإنسانية إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال لا يزال صعبا. وأشار إلى أن حكومة السودان قد كررت الإعراب عن استعدادها لتنفيذ اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية، غير أن موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال ظل على حاله؛ وقال إنه يعتزم مواصلة التحاور مع الأطراف بشأن هذا الاقتراح، تحت رعاية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي.

ودعا ممثل السودان حكومةَ جنوب السودان إلى زيادة التعاون مع السودان والاتحاد الأفريقي لتنفيذ عملية أبيي. ودعا أيضا إلى الحفاظ على الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. أما ممثل جنوب السودان، فقد سلّط الضوء على الجهود التي بذلتها حكومته من أجل تيسير عمل القوة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية بسلاسة.

زيارة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل

عقب صدور تقرير الأمين العام بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869)، وقبل الاجتماع الوزاري بشأن السلام والأمن في أفريقيا المعقود في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، زار مجلس الأمن منطقة الساحل خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وشملت الزيارة مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو. واشترك في قيادة البعثة كلٌّ من إثيوبيا وإيطاليا وفرنسا. وكانت البعثة تهدف لتزويد أعضاء المجلس بتقييم مباشر للحالة في الميدان وكذلك لإتاحة فرصة لمناقشة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام مع الممثلين عن دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وكذلك عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واستمع المجلس إلى إحاطة عن الزيارة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي مالي، اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع الرئيس ومع عدة وزراء. وبعد ذلك سافر أعضاء البعثة إلى مقر القوة المشتركة الموجود في مدينة سيفاري، حيث اجتمعوا مع الجنرال ديدييه داكو، قائد القوة المشتركة. وتبادل أعضاء المجلس الآراء أيضا مع الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأُجريت مناقشات مع الجهات المعنية من العمليات الفرنسية والأوروبية في المنطقة. واجتمع وفد المجلس مع ممثلين عن المجتمع المدني، بمن في ذلك عن منظمات نسائية ومنظمات شبابية في باماكو وموبتي، وحضر حفل تأبين لحفظة السلام التابعين للبعثة الذين قُتلوا في سبيل أداء الواجب. وأخيرا، عقد وفد المجلس اجتماعا مع أعضاء لجنة متابعة الاتفاق، واغتنمَ هذه الفرصة لإطلاع أطراف الاتفاق على الخطابات التي تضمنها البيان الصحفي الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر بشأن مالي.

وفي موريتانيا، أُجريت مناقشات مع الرئيس محمد ولد عبد العزيز ومع نجم الحاج محمد، الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي بوركينا فاسو، عقد وفد مجلس الأمن اجتماعا مع الرئيس روك كابوري ومع مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة. وشارك وفد المجلس أيضا في حفل إحياء ذكرى ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في واغادوغو ليلة ١٣ آب/أغسطس.

وخلال الزيارة، أكد جميع المحاورين من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مجددا التزامهم بضمان التفعيل الكامل للقوة المشتركة في الوقت المحدد وبطريقة فعالة.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس إحاطته المعتادة بشأن البعثة الموفدة إلى المنطقة. وقام الممثلون الدائمون لإثيوبيا وإيطاليا وفرنسا بتقييم زيارة وفد المجلس ونتائجها.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم الفريق كارلوس هومبيرتو لويتي (أوروغواي)، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جلسة خاصة عُقدت بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأشار المستشار العسكري إلى أن استمرار الصعوبات في جمهورية أفريقيا الوسطى لا ينبغي أن يحجب التقدم الكبير المحرز في الميدان، وذلك لا سيما بفضل الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. غير أن البلد شهد عودة في أعمال العنف منذ أيار/مايو ٢٠١٧، ولا سيما في الجنوب الشرقي والشمالي الغربي منه. وتُعزى هذه الطفرة في أعمال العنف إلى رحيل فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بمكافحة جيش الرب للمقاومة وكذلك إلى ظهور جماعات مسلحة جديدة. وقد تزامنت هذه الدينامية الجديدة للعنف مع أعمال عنف طائفية ومع اتجاه نحو استهداف حفظة السلام بشكل منهجي. وكان يجب على البعثة أن تتكيف مع ذلك لمواجهة تلك التحديات الأمنية الجديدة. وشدد المستشار العسكري أيضا على أن الرئيس فوستين – أرشانج توادیرا قد اتخذ بعض التدابير الرامية للتخفيف من حدة التوترات السياسية ولضمان بسط سلطة الدولة، مثل إعادة تشكيل حكومته وتعيين محافظين جدد ونواب جدد للمحافظين.

وفي هذا السياق، أكد المستشار العسكري أن توصيات الأمين العام كانت تهدف لعكس اتجاه التدهور الذي تشهده الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الراهن بزيادة الحد الأقصى للقوام العسكري للبعثة بما مجموعه ٩٠٠ حفظة سلام إضافيين. وحتى لو لم تسمح هذه الزيادة للبعثة بحماية جميع المدنيين، فهي ستساعدها على تعزيز مواقعها في شرق البلد ووسطه، كما ستعزز قدرتها على التحرك ومرونتها، لكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بدور استباقي بدلا من الاكتفاء برد الفعل. وعلى المدى البعيد، سيساعد هذا النشر أيضا على بسط سلطة الدولة وعلى تهيئة الظروف الملائمة لتقديم الخدمات الأساسية إلى السكان.

وفي الختام، ركّز المستشار العسكري على مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين مشدّدا على أن الادعاءات في هذا الصدد قوّضت جهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا سيضطلع الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما بدور هام. وأوضح أن نصف البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة (٢٦ من أصل ٥٣ بلدا) قد وقّعت على الاتفاق.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة على المستوى الوزاري برئاسة وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في فرنسا، جان – إيف لو دريان، بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. واستمع المجلس إلى إحاطات مقدّمة من الأمين العام، ووزير خارجية مالي (نظرا لرئاسة مالي الحالية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل)، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عبر تقنية التداول بالفيديو، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل. وكان جميع أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ممثَّلين على المستوى الوزاري.

وقال الأمين العام إن الحالة في منطقة الساحل تمثل تحديا للجميع. وقد سلطت الهجمات الأخيرة الضوء على التهديدات الأمنية القائمة. وقد أظهرت بلدان المنطقة رغبتها في التعاون بإنشائها القوة المشتركة. وشدد على ضرورة تقديم الدعم السياسي والعملياتي للقوة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. فمن شأن هذا الدعم أن يعزز القوة المشتركة ويخفف من التهديدات التي تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأضاف أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة من شأنه تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمة والاتحاد الأفريقي. ويلزم تحسين مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في المجالات التالية وهي: (أ) تعزيز التوجيه السياسي وإدراجه في منظومة السلم والأمن الأفريقية؛ (ب) وإنشاء آليات مراقبة لضمان الامتثال للقانون الدولي ولحقوق الإنسان؛ (ج) وتوضيح الأهداف والجدول الزمني للإنشاء التدريجي لقوة إقليمية مكتملة العناصر. وأشار أيضا إلى أنه من دون التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي واتخاذ إجراءات استجابة متعددة الأبعاد في المنطقة، لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

وتكلم ممثل مالي بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، فأكّد على ما لانعدام الاستقرار الإقليمي من تأثير على الأمن الدولي. وشدّد على أن القصد من القوة المشتركة هو تكملة أعمال القوات الإقليمية الأخرى، من قبيل البعثة المتكاملة وعملية بارخان، وأن بلدان المجموعة الخماسية عاقدة العزم على تفعيل القوة المشتركة. ودعا المجتمع الدولي إلى المشاركة في الاجتماع الدولي بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل الذي سيُعقد في كانون الأول/ديسمبر، وأكد أن الدعم المتعدد الأطراف من شأنه أن يكفل موارد دائمة يمكن التنبؤ بها، إلى جانب توفير الدعم العملياتي على الأرض.

وقال ممثل الاتحاد الأفريقي إن بلدان المجموعة الخماسية أظهرت استعدادها لمواجهة التحديات الإقليمية، وإنه من واجب المجتمع الدولي أن يدعمها. وطرح فكرة أن الأمم المتحدة هي الإطار الأفضل لمعالجة تلك المسائل. وقال إنه يؤيد نداء الأمين العام الموجّه إلى مجلس الأمن لتقديم دعم مالي طموح ومستدام. وأكد وجوب أن تكون القوة المشتركة مقترنة بتنفيذ عملية السلام في مالي، مع بذل جهود دائمة على صعيدي التنمية والحوكمة.

وأشار الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي هو الآخر إلى أهمية إطار الأمم المتحدة. ورحب بالخيارات التي طرحها الأمين العام، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي منخرط بالفعل في دعم القوة المشتركة وتعبئة المجتمع الدولي.

وأعرب جميع أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للقوة المشتركة وعن ضرورة تعزيز الدعم الدولي المقدّم لها. وأعلنت الولايات المتحدة تقديم مساهمة ثنائية بقيمة ٦٠ مليون يورو. وأعربت فرنسا عن اعتزامها الرجوع إلى أعضاء المجلس بتوصيات بخصوص تعزيز الدعم الدولي المقدّم إلى القوة المشتركة، بما في ذلك من خلال البعثة المتكاملة.

الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار المشاورات الفصلية المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى أنه قد تم الالتزام بوقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وإن لوحظ وقوع بعض حوادث إطلاق النار في الأجزاء الوسطى من المنطقة الفاصلة، بما في ذلك انفجارات لوحظت بالقرب من معسكر الفوار في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وأشار إلى أن أي وجود لأفراد مسلّحين وأعتدة عسكرية بخلاف ما يخص قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة الفاصلة يُعتبر انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم في عام ١٩٧٤. وقال إن نقل القوة إلى شرق خط برافو، الذي وافق عليه كلا الطرفين، من شأنه أن يزيد من قدرات القوة في مجالي المراقبة والإبلاغ. وأوضح أن المرحلة ١ لخطة النشر قد أُنجزت، وأن المرحلة ٢ بدأت بعد تأخُّر طفيف. وهي ستشمل استئناف تسيير دوريات محدودة في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة على مدى فترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر. وأشار إلى أنه سيُنظر في إطار المرحلة ٣ في نقل مقر القوة وفريق مراقبي الجولان من دمشق إلى معسكر الفوار، إلى جانب إعادة إشغال مراكز المراقبة ٥٢ و ٥٦ و ٧١ و ٧٢. وأوضح أن التنفيذ الكامل للمرحلة ٢ يتطلب توافر التكنولوجيا الملائمة، مثل مقطورات المراقبة، لضمان سلامة وأمن أفراد القوة. وطلب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أيضا تعيين مستشار سياسي في البعثة. وختاما، ذكر أن رئيس البعثة، اللواء جاي شانكر مينون، ترك منصبه في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم الكامل للقوة ودعوا جميع الأطراف إلى البقاء على التزامها بأحكام اتفاق فض الاشتباك. واتفق الجميع على أنه من المهم أن تستأنف القوة تدريجيا أنشطتها في منطقة خط برافو. وأكد العديد من أعضاء المجلس ضرورة جعل جميع التكنولوجيات الملائمة في متناول القوة، وأعربوا عن قلقهم إزاء الحوادث الأخيرة، مشيرين إلى أهمية ضمان أمن وسلامة أفراد القوة. وأثار بعض أعضاء المجلس أيضا مسألة التهديد الذي يشكله وجود الجماعات المسلحة في منطقة عمليات القوة، بما في ذلك الجماعات التي أدرجتها في القائمة لجنةُ مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة قدمتها إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، بشأن الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، صوّت مجلس الأمن على القرار الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وكانت نتيجة التصويت ١١ صوتا مؤيدا وصوتين معارضين، مع امتناع عضوين عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في مجلس الأمن (الاتحاد الروسي). وقد سبق التصويت طلبٌ تقدّم به الاتحاد الروسي لإرجاء الجلسة إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حصل على ٤ أصوات مؤيدة و ٨ أصوات معارضة و ٣ أصوات ممتنعة، ولذلك لم يوافَق على الطلب.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالعملية السياسية المتصلة بالأزمة السورية. وعرض ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، تقريرا عن جهوده عبر تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

وقدم المبعوث الخاص للأمين العام وصفا للتطورات الهامة التي استجدت على صعيد مكافحة الجماعات الإرهابية، مشيرا على وجه الخصوص إلى الرقة والميادين ودير الزور. وأعرب عن قلقه من استمرار العنف واتجاه عودة التصعيد مجددا في بعض المناطق، وكذلك من العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. وتطرّق إلى العملية السياسية، فشدّد على الدور المحوري لعملية الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وعلى أهمية إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأعلن أنه تقرر إجراء الجولة المقبلة من المحادثات في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ورحب المبعوث الخاص بأية مبادرة ترمي إلى تعزيز وحدة صف المجتمع الدولي، وسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وخلال المشاورات التي أعقبت هذه الإحاطة، أعرب جميع أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ولمحادثات جنيف، ضمن إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة الشهرية المطلوبة بموجب القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وأجرى مشاورات مغلقة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عبر تقنية التداول بالفيديو من عمّان.

ورسم وكيل الأمين العام صورة الحالة الإنسانية الحرجة، مشيرا إلى حالة التشرّد الداخلي لأكثر من ٦ ملايين شخص. وقال إن هناك أكثر من ١٣ مليون شخص ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وعرض وصفا للحالة في كل من الرقة ودير الزور وحمص والرقبان والغوطة الشرقية. وأشار إلى أنشطة الأمم المتحدة التي شكلت القسم الأعظم على الإطلاق من العمل الإنساني المضطلع به خلال تلك الفترة. وأعرب عن أمله في إحراز تقدم ملموس في تقديم المساعدة الإنسانية في إطار الآلية الثلاثية الجاري تنفيذها مع الاتحاد الروسي والحكومة السورية. وأكد على الأهمية الحيوية للإبقاء على عمليات إيصال المعونة عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

وخلال المشاورات، أعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في سورية، بما في ذلك الغوطة الشرقية. وأعرب أحد أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في الرقة.

الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن). واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومدير شعبة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ. وأدلى الممثل الدائم لليمن ببيان أيضا.

وشدّد المبعوث الخاص للأمين العام على ما لاستمرار النزاع من عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية المتردية. وقال إن الحاجة ماسة إلى تنفيذ وقف شامل لإطلاق النار وكذلك لاستئناف عملية سلام ذات مصداقية. وأعلن أنه سيقترح بالتالي على الأطراف خطة سياسية شاملة، بدءا بتدابير بناء الثقة. وسيلزم أن يقدم مجلس الأمن الدعم لهذه الخطة.

وأكد مدير شعبة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الحالة الإنسانية في اليمن تتفاقم. وشدد على أن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للنزاع وعلى أنهم يعيشون في ظل ظروف لا يمكن

قبولها. وقال إن توقف دفع المرتبات العادية لأكثر من مليون من موظفي الخدمة المدنية قد أسهم في الإلقاء بربع السكان في دائرة انعدام الأمن الغذائي. وأوضح أن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن مموّلة بنسبة ٥٥ في المائة فقط.

وقال الممثل الدائم لليمن إن حكومة اليمن قد أثبتت استعدادها لتعزيز المفاوضات وشجبت التحالف القائم بين الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن شعورهم بالإحباط بسبب استمرار تدهور الحالة الإنسانية وعدم إحراز تقدم سياسي.

وعقب المشاورات، تلا رئيس مجلس الأمن ورقة معلومات للصحافة باسم أعضاء المجلس، تحثُّ جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وتُعيد تأكيد ضرورة تفاعل جميع الأطراف على نحو جاد مع مقترحات المبعوث الخاص بخصوص إحلال السلام، وضرورة إحرازها تقدما صوب التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإيجاد حل سياسي للنزاع.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، إحاطة للمجلس.

وأعرب الأمين العام المساعد عن دعمه لعملية المصالحة الجارية على إثر توقيع الاتفاق بين فتح وحماس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بفضل وساطة مصر. وأعرب عن أمله في أن تفضي العملية السياسية إلى التخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة. وأعاد تأكيد أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تقوّض جهود السلام، وشجب القرارات الأخيرة التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية. وأدلى ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين ببيانين.

وأدلى ببيانات أكثر من ٤٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من بينهم أعضاء في مجلس الأمن. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن الالتزام بالحل القائم على وجود دولتين، وعن القلق إزاء الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وعن الأمل في أن يفضي اتفاق القاهرة إلى وحدة فلسطينية حقيقية تماشيا مع المبادئ المتفق عليها دوليا، وعن القلق الشديد إزاء استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية.

العراق

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن التوترات وأعمال العنف الأخيرة التي وقعت في كركوك.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش مجلس الأمن الحالة في العراق في مشاورات مغلقة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”مسائل أخرى“، بناء على طلب السويد وفرنسا. وقدم يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو من بغداد.

وقدم الممثل الخاص تقريرا عن زيارته الأخيرة إلى كردستان. وأشار إلى أن السلطات الكردية تقف على أهبة الاستعداد لإجراء حوار مع حكومة العراق. وأعرب عن قلقه إزاء الحالة المتدهورة على الأرض، حيث يوجد ٦٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا في المناطق المتنازع عليها و ٧٦ ٠٠٠ في كركوك.

وطلب من مجلس الأمن أن يبقي الحالة في العراق قيد نظره ومن الأمم المتحدة أن تظل على استعداد للاستجابة لطلبات كلا الطرفين ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ودعا إلى العودة إلى استئناف الحوار بين بغداد وإربيل، ولا سيما في سياق مكافحة تنظيم داعش.

وشاطره العديد من أعضاء مجلس الأمن القلق إزاء الحالة على الأرض وإزاء خطر التصعيد. وأعربوا أيضا عن دعمهم لجهود الوساطة التي يقوم بها الممثل الخاص، ولدعوة كلا الطرفين إلى استئناف الحوار، ولجهود العراق في مكافحة الإرهاب.

وعقب المشاورات، تلا رئيس مجلس الأمن ورقة معلومات للصحافة باسم أعضاء المجلس، حيث أُعرب عن القلق إزاء زيادة التوترات بين القوات الاتحادية العراقية وقوات البشمركة الكردية، ودُعِي الطرفان إلى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة وإلى المشاركة في حوار بنّاء، وأشير إلى ضرورة إعمال حقوق جميع المواطنين العراقيين وتحقيق تطلّعاتهم من خلال التنفيذ الكامل للدستور العراقي، وأشير إلى ما أبداه كلا الجانبين من استعداد للدخول في حوار مستند إلى الدستور العراقي، وجرى التأكيد على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية ووحدته، وكذلك تأكيد أهمية دحر تنظيم داعش.

لبنان

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن تقرير الأمين العام نصف السنوي عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2017/867). وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، إحاطة إلى المجلس.

وأكد وكيل الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن بالإجماع على التطورات المؤسسية الإيجابية في لبنان، عقب انتخاب رئيس، وتعيين رئيس للوزراء، واعتماد قانون جديد للانتخابات وميزانية. وشدد كل من وكيل الأمين العام وأعضاء المجلس أيضا على التزام الجيش اللبناني ونجاحه في مكافحة الجماعات الإرهابية على الحدود الشمالية – الشرقية. ودعا وكيل الأمين العام إلى تعزيز قدرات الجيش اللبناني من أجل تمكينه من ممارسة السيطرة على كامل أراضي لبنان.

وأكد وكيل الأمين العام على الطابع التكاملي للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، اللذين لا ينبغي الخلط بينهما. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ونزع سلاح الميليشيات، قال إنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل: وصف ازدياد قوة حزب الله، لكن أيضا الجماعات المسلحة الفلسطينية التي كانت تنشط داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وفيما يتعلق بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أكد على الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني (الرحلات العسكرية) ولسلامته الإقليمية (عدم تسوية الدعاوى المتعلقة بمزارع شبعا والجزء الشمالي من قرية الغجر). وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين السوريين، دعا إلى اتباع نهج حذر، لا سيما بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات العامة اللبنانية.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان، والتي خلفت أكثر من ٧٠ قتيلا وعن إصابة أكثر من ٢٠٠ شخص بجروح؛ وكانت حركة طالبان قد أعلنت مسؤوليتها عنها.

أمريكا

كولومبيا

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٨١ (٢٠١٧)، الذي مدد بموجبه نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتشمل المشاركة المؤقتة في آلية رصدِ وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني والتحققِ منه.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في عملية السلام في كولومبيا. وأشادوا بالالتزام بالسلام الذي أبدته الأطراف، وشددوا على ضرورة استمرار جميع أصحاب المصلحة في الوفاء بالتزاماتهم.

واعتمد مجلس الأمن أيضا بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/18) أشار فيه إلى اكتمال ولاية ١٢ شهرا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

هايتي

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/20) بشأن هايتي، أقر فيه بمساهمة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في إعادة الأمن والاستقرار على أرض الواقع، ورحب فيه بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتكرس هذه البعثة الجديدة جهودها لتعزيز مؤسسات سيادة القانون في هايتي، ومواصلة دعم الشرطة الوطنية الهايتية وتطويرها، والاضطلاع بالرصد والإبلاغ والتحليل في مجال حقوق الإنسان.

المسائل المواضيعية

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تشكيل القوات الاستراتيجية

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان – بيير لاكروا، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تشكيل القوات الاستراتيجية. وقدم ممثلا بنغلاديش وكندا إحاطة إلى المجلس أيضا من منظور البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأشار وكيل الأمين العام إلى احتياجات وتحديات تشكيل القوات، التي تهم عشرات الآلاف من الجنود وأفراد الشرطة من ١٢٠ بلدا. وقال إن إنشاء الخلية المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية والتخطيط للقدرات في عام ٢٠١٥ بالغ الأهمية وإن نظام تأهب قدرات حفظ السلام يقدم منظورا جديدا. وأشار إلى مشاركة ٨٣ دولة عضوا تساهم في النظام. وقال إنه على الرغم من هذه النجاحات، لا تزال عمليات حفظ السلام تفتقر إلى القدرات المتخصصة، مثل الطائرات العمودية، ووحدات التخلص من الذخائر المتفجرة، وقوات الرد السريع. ومن أجل المساعدة في سد هذه الثغرات، دعا المجلسَ إلى القيام باستمرار بتكييف ولايات العمليات وإعطاء الأولوية لها بناء على التغيرات الملحوظة في الميدان، وأخذ الثغرات في القدرات في الاعتبار؛ وضمان التعاون مع الدول المضيفة لتيسير السير السلس للبعثات؛ ودعم وكفالة التنفيذ الكامل للتدابير الرامية إلى تحسين الأداء، والتدريب، والسلوك؛ ودعم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل التحسين المستمر.

وذكّر ممثل بنغلاديش بمشاركة بلده الكبيرة في جهود ومبادرات تشكيل القوات. وذكر أيضا بأن الدول الأعضاء التزمت أثناء مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام المعقود في عام ٢٠١٥ بتقديم ٤٠ ٠٠٠ من حفظة السلام وأفراد الشرطة وكذلك طائرات عمودية وقدرات هندسية ومعدات. وشدد

على ضرورة إجراء مشاورات معززة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن هذا الموضوع. وأكد على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ودعا مجلس الأمن إلى منح ولايات واقعية تتماشى مع القدرات والموارد المتاحة لها. وأكد على أهمية المهارات اللغوية، التي من أجلها ستكون تعهدات ''ذكية'' مفيدةً.

وأكد ممثل كندا أن مؤتمر الأمم المتحدة لوزراء الدفاع بشأن حفظ السلام، المقرر عقده في فانكوفر، كندا، في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيهدف إلى سد الثغرات في القدرات وتقييم الوعود التي أعطيت بالفعل. وأضاف أنه سيجري استعراض تدابير ملموسة للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن لمشاركة المرأة على جميع المستويات علاقة مباشرة بفعالية العمليات.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بإنشاء الخلية المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية والتخطيط للقدرات ونظام تأهب قدرات حفظ السلام. ودعا عدة متكلمين إلى تعزيز المشاورات الثلاثية فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والبلدان المضيفة. وأشار عدة وفود إلى عدم إحراز تقدم كبير نحو تحسين التوازن بين الجنسين على مستوى أفراد حفظ السلام.

صون السلام والأمن الدوليين

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام عن احتمال حدوث مجاعة في نيجيريا وعن الأخطار المرتبطة بالمجاعة والنزاع في جنوب السودان والصومال واليمن.

وأشاد الأمين العام باستجابة المجتمع الدولي لندائه للتبرع الصادر في شباط/فبراير، إذ مُولت نسبة ٦٨ في المائة من الاحتياجات حتى تاريخه. وقدم معلومات عن الحالة في جنوب السودان ونيجيريا والصومال واليمن، حيث لا تزال تلاحظ مخاطر عالية بحدوث وفيات بسبب الجوع. وطلب بذل المزيد من الجهود الكبيرة للتخفيف من حدة المجاعة في تلك البلدان. وأدان العقبات التي تحول دون وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإمدادات وكذلك العراقيل البيروقراطية. وأدان الهجمات ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ودعا إلى مكافحة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. وشدد على أهمية التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاعات، الأمر الذي سيسهم في وضع حد لانعدام الأمن الغذائي. وذكر أن الوقاية يجب أن تكون شعارا مشتركا، وحث على الاستثمار في السلام المستدام والحلول الشاملة الطويلة الأجل.

وأكد معظم أعضاء مجلس الأمن مجددا على أهمية إنشاء نظام إنذار مبكر للتخفيف من احتمال الموت جوعا. وانتقد الكثيرون العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، وشددوا على دور المجلس في التصدي للأسباب الجذرية للمجاعة. وشدد البعض على الأثر السلبي لتغير المناخ.

الأطفال والنزاع المسلح

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ترأسها وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في فرنسا. وقدم الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، وممثل عن المجتمع المدني، مبين الشيخ، إحاطات إلى المجلس. وأدلى ما يزيد على ٨٠ متكلما ببيانات.

وعرض الأمين العام لمحة عامة مفزعة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، مشددا على أنها مصدر عار للعالم بأسره. وأشار إلى أن الجماعات المسلحة تجبر الأطفال على أن يصبحوا مفجرين انتحاريين وإلى أن الأطفال يتعرضون للوصم بسبب تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. وحث مجلسَ الأمن على معالجة المشكلة بصورة أكثر فعالية. ولكنه أقر بأنه قد تم تحقيق بعض التقدم، ودعا إلى التزامات قانونية وسياسية إضافية.

وعرضت الممثلة الخاصة آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/72/361-S/2017/821). ودعت إلى إدراج أحكام تتعلق بحماية الطفل في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار، وإلى زيادة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وإلى توفير الوسائل اللازمة من أجل جمع أفضل الممارسات والإبلاغ على النحو المناسب.

وقام ممثل المجتمع المدني بوصف طفولته ومساره حتى بلوغ سن الرشد، وبخاصة فترة السنوات الست التي تم فيها زرع نزعة التطرف فيه، الأمر الذي أدى به إلى الاصطفاف إلى جانب الطالبان. وحذر من تلقين العقائد. وقال إنه للأسف، يمكن معاينة حالات تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية كل يوم. وأشار إلى أن تلك الجماعات تستغل ضعف الأطفال، ولذلك طلب إلى الدول الأعضاء أن تبذل كل ما في وسعها لمنع تلك الممارسات ووضع حد لها، بطرق منها تدريب القوات المسلحة وحفظة السلام التابعين لها.

وحث كثير من المتكلمين الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وشجع العديد من المتكلمين الدول الأعضاء أيضا على أن تفكر في تأييد مبادئ باريس والتزامات باريس. وأدانوا جميع انتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولا سيما استخدامهم كقنابل بشرية. ودعا معظمهم إلى وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، بما في ذلك في حالات العنف الجنسي. وأشاروا إلى أهمية إدراج حماية الطفل في ولايات حفظ السلام ومعايير تتعلق بانتهاكات حقوق الطفل في أنظمة الجزاءات، وتوفير ما يكفي من التمويل والموظفين. وشدد العديد من المتكلمين على ضرورة اعتبار الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة ضحايا وليس تهديدات أمنية، ولذلك أشاروا إلى أن الاحتجاز ينبغي أن يستخدم وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي. كما أدانوا الهجمات على المدارس والمرافق الطبية.

وأصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/21).

الإرهاب

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في صحراء الواحات، مصر، وأسفر عن قتل وجرح عدد كبير من أفراد الشرطة.

المرأة والسلام والأمن

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وقدمت رئيسة ديوان الأمين العام، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فومزيلي ملامبو – نغوكا؛ وممثلة عن المجتمع المدني، تشارو مينا – روخاس؛

والأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ميكاييل جون، إحاطة إلى المجلس. وإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى أكثر من ٨٠ متكلما ببيانات. واستعرض المشاركون ١٧ عاما من الجهود من أجل إعطاء صورة كاملة عن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها. وشددوا على أنه بالرغم من أن حماية المرأة كضحية ينبغي أن تظل في صميم جدول الأعمال، ومن الضروري تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي عمليات السلام، وكذلك في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. ودُعيت الدول الأعضاء إلى إبراز الإجراءات الملموسة الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن الموجودة وضمان رصد أقوى لتلك الالتزامات.

وعرضت رئيسة الديوان تقرير الأمين العام عن الموضوع (S/2017/861) وشددت على أن التمثيل الناقص للمرأة في قطاع الأمن يقوض جهود منع نشوب النزاعات. وأشارت إلى أن النساء لا يمثّلن حاليا سوى ٣ في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ووصفت بالتفصيل المقترحات التي قدمها الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

ووصفت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خطةَ العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأنها ركيزة أساسية في الشؤون العالمية. وبينما أشارت إلى عدم تحقيق تقدم يُذكر في مجال مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي المناصب القيادية، دعت إلى زيادة التمويل المخصص للخبرات والمشاريع الجنسانية في مناطق النزاع.

ووصفت ممثلة المجتمع المدني التدابير المدرجة في اتفاق السلام الكولومبي باعتبارها مصدرا جديدا للأمل لتمكين المرأة ولإشراكها وشددت على ضرورة اتخاذ خطوات إضافية.

وقدمت الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية معلومات عن المبادرات المتخذة من أجل مشاركة المرأة، وأشارت إلى الضرورة المطلقة لحماية المرأة من العنف أثناء النزاعات المسلحة.

واتفق ممثلو الدول الأعضاء على ضرورة إحراز مزيد من التقدم، رغم الجهود المبذولة منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وطلب العديد من المتكلمين تحسين جمع البيانات من أجل رصد التقدم المحرز وتعزيز التحليل الجنساني. وقدّم العديد من البلدان معلومات عن جهودها الوطنية وسياساتها المحلية وتعاونها مع الأطر الدولية وأطر الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وحث المتكلمون على إنهاء العنف ضد المرأة وعلى مساءلة مرتكبيه وتنفيذ سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

محكمة العدل الدولية

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، أثناء جلسة خاصة، إلى إحاطة قدمها رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي روني أبراهام. وأجرى أعضاء المجلس بعد ذلك تبادلا للآراء مع رئيس المحكمة.

الجلسات غير الرسمية

إضافة إلى الجلسات المقررة في برنامج عمل مجلس الأمن، نظّم أعضاء المجلس اجتماعين غير رسميين متعلقين بالمسألتين التاليتين:

(أ) ميانمار (اجتماع بصيغة آريا الذي نظمته فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بحضور كوفي عنان، الأمين العام السابق ورئيس اللجنة الاستشارية لولاية راخين)؛

(ب) الهجمات على المدارس (اجتماع بصيغة آريا نظمته إيطاليا وفرنسا والسويد وأوروغواي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وممثلة عن المجتمع المدني.